يجيزون الأنصب المعطوف لأنك لو رفعته بالابتداء لم يكن فيه ضمير يعود إلى الأول من وجهين
أن الابتداء، وأما الكوفيون فقد اختلفوا، أما الكسائي فيجيز الرفع في
المعطوف بعد ما ظهر فيه الإعراب وبعد ما لم يظهر كقولك إن زيدا وعمرو
قائمان وإنك وعمرو قائمان، وأما الفراء فلا يجيز الرفع إلا بعد ما لم يظهر
إعرابه كقولك إنك وعمرو قائمان وفي الاحتجاج لهما إطالة الكتاب.

القول فيما لم يتصرف منه فعل التعجب ابتدئ عنه

الأفعال التي لا تتصرف ستة ما فعله في التعجب ونعم وبئس وحبذا وهي المشتملة
عليها هذا الباب وعسى وليس وقد ذكرنا

تقول ما أحسن خالدا فما مبتدأ ومركب قد بهما
وما الذي نصب بأحسنا فإن تقل أحسن بخالد هنا
فاللفظ لفظ الأمر والمعنى خبر معناه ما أحسنه وقد ظهر

التعجب معنى من المعاني التي تحدث في النفوس وحقيقته إظهار المخبر عن شيء بدع
في فضيلة على نظرائه وبهما اختص بسببه فيها وقد وضعوا له لفظين واستعملوهما
فيه غالبا وهما أما فعله وأفعل به فالأول كقولك ما أحسن خالدا أما ما فمن مذهب
سيبويه أنها نكرة تغير موصولة ولا موصوفة بمعنى شيء وهي في موضع رفع بالابتداء
وهذا القول متعين لأن باب التعجب الإبهام ولذلك يقال إذا ظهر السبب بطل
التعجب وأما أحسن فعل ماض مقول بالهمزة التعدية من حسن وفيه ضمير يعود
على ما وهو فاعل وأحسن في موضع رفع بأنه خبر ما وقال الكوفيون هو اسم وأما
خالدا فمنصوب بأحسن وهو مفعول به وأفرده النحويون بالذكر لأن حكمه
يخالف حكم المفعول به كالمنادى والثاني كقولك أحسن بخالد
فقولك أحسن لفظه لفظ الأمر والمعنى معنى الخبر ويدل عليه أنه يكون في خطاب المفرد
والمثنى والمجموع على لفظ واحد تقول يا زيدان أحسن بخالد ويا هند أحسن بخالد
ويا زيدون أحسن بخالد ويا هندات أحسن بخالد ولا تقول

أحسنا ولا أحسنوا ولا أحسني ولا أحسن لأنك غير آمر وموضع قولك خالدا
الرفع لأنه فاعل أحسن وزيادة الباء لازمة ليتبين إحداهما أن أحسن لفظه
لفظ الأمر فلو طرحت الباء لكان مرفوعا لأنه فاعل وصيغة الأمر لا تتبع بجرها الظاهر مرفوعا
والثانية أنهم التزموا زيادة الباء ليدل على التعجب وقال أبو إسحاق الزجاج
أحسن أمر صيغ وفيه ضمير هو فاعله والباء والجر في موضع نصب وصوبه
الزمخشري وفي الاحتجاج إطالة وقال ابن جني معنى قولك أحسن بزيد أحسن
زيد أي صار ذا حسن

ولا تصرفه ولا تقدما معمولا ولا تحل بينهما

فعل التعجب يلزم صيغة واحدة لأن التعجب ما يكون من أمر ثابت ولا صاغ منه المستقبل
واختاروا له الماضي لأنه أخف لفظا ولا يجوز تقديم المنصوب به عليه ولا تقول ما
خالدا أحسن ولا خالدا ما أحسن لأنه غير متصرف ولأن التعجب يجري مجرى المثل لما فيه
من البلاغة ولا يغير لفظه وأما الجملة بين الفعل والاسم فلا خلاف في جوازها إذا
كان ظرفا أو مجرورا وأما الفصل بما يكون معمولا لفعل التعجب فأجازه هشام بإباحة ذكرنا
من أنه يجري مجرى المثل ومنعهم من ذلك الجازة بالظرف والمجرور وحكى الجرمي وثعلب أنه
حضر عند عبد الملك بن مروان رجل وقد قدموا الطعام فقال له كل فقال له لا
أقدر فقال عبد الملك ما أقبح بالرجال أن يأكل حتى يعيى فيه موضع الأكل ففصل
بالجار بين أفعل ومعموله

لكن كان قد يجي زايدا تقول ما كان أشد خالدا

الظاهر في كان هاهنا أنها تامة وأن أشد في موضع نصب على الحال وقيده
بحيث أن أشد لا يبقى له تعلق بما وقبله بل هي ناقصة وأشد في موضع خبرها وقيده
أقام من الأول وهو صحيح أيضا لأن أشد خبرها لا تعلق له بما والقول الثالث
وهو الجيد جدا أنها زايدة وحذفها كرها واتصال ما بها من حيث هي ما وقد شذ
قول بعض العرب ما أصبح أبردها وما أمسي أدفأها لأن أصبح وأمسي لا تزادان وإذا

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)